على هامش الصراحة

ذكرى رحيل.. وبهجة استمرار

إحسان شمران الياسري

تمر في مثل هذا اليوم الذكرى الثلاثون لرحيل الكاتب والروائي والصحفي (شمران الياسري) رحمه الله تعالى.. ففي مثل هذا اليوم ،السابع عشر من آب ، من عام ١٩٨١ ترجّل (أبوكَاطع) عن صهوة جواده، ونزع بيديه كل ممكنات استمرار الحياة، ووقف بعيداً عن مسرح مصرعه الأليم يتفرج على الدنيا وأهلها، ضاحكا ملء روحه من خديعتنا الكبرى في الاستمرار بالحياة، إذ كانت حياة فارغة إلا من معاني العبودية وممارسات القمع والتكميم.

ومهما كانت صورة اللحظات الأخيرة لهذا العراقي الذي ظلت روحه فوق أكواخ العراق وبساتينه وخيام بَدْوه و (شراويل) مقاتليه على الجبال القصية، فإننا ما زلنا أمام عدة أسئلة عن تلك الميتة التي أفزعت نظام الحكم، فراح يبحث عن قصاصات الورق التي بحوزتنا، وعن بقايا الصحف اللبنانية التي نشرت نبأ فجيعتنا به..

فهل مات شمران الياسري ولم يُقتل، أم قُتل فـ(مات)، أم قتلوه فأظهروه ميتا.. كلها عناوين جانبية لأهم الأنباء، وأقدرها في تثبيت الساعة الزمنية عند تلك اللحظات. فأبو كَاطع تعرّض لحادث سيارة بين مدينتين في أوربا، وتظهر في سياق الحدث المأساوي إشارات إلى إن الحادث اغتيال وليس قضاءً وقدراً، فيما تبدي أنباء أخرى فرضية القضاء والقدر.

وخسارتنا الكبرى ليست فيما إذا كان صدام قد تبعه إلى آخر الدنيا وقتله، فهذا أحد توابع القصة، أما أصل القصة، فهو الكم الكبير من الأعمال التي أجّلها الراحل إلى يوم آخر وسنة أخرى، ثم توالت الآجال واحدا تلو الآخر دون أن يتمكن المُبدع المفقود من إكمال مشاريعه.. تلك الخسارة الكبرى.. والخسارة الأكبر إن جيلاً من الشباب لم يعد يكترث بتأريخه وبموروثه، وبمبدعيه.. وإن شمران الياسري غادر الحياة عندما أصبحنا بمسيس الحاجة لجهوده وجهود مبدعين آخرين.

لقد كتب أبو كَاطع أهم مدونة ثقافية عن تاريخ العراق وريفه، وشعبه على ضوء الفانوس، وهو يتابع الأبطال، الأحياء منهم والراحلين.. يُحرّكهم ويُعدّل مواقعهم وأدوارهم في روايته لكي لا تكون لهم تأثيرات سلبية على مسارها ،(نحتفظ اليوم بأكثر من مسودة لرواياته).

ونحن لا نفعل ما بوسعنا، فقط لتصوير النزوح الجماعي لاستذكار الراحل في يوم أو أصبوحة، ولا في محاولة (حشر) الذائقة العراقية لاستطراء مُنجز فني في ذكرى كاتبه.. بل نسعى لتشكيل قاطرة مُحتَدِمَة الحراك نحو الإبهاج المستديم بما قدم منتجون كبار مَن وزن الراحل.. فقصة اللغة والموروث، ونضال الفرد والأمة نحو الإمساك بالضرورات، قضية ليس لها ارتباط بالمراحل والذوق وبالعادات، بل إنها لوح كبير ومسمار مهم جداً في هيكل السفينة التي تحمل حياتنا.. فبدون اللغة، وأدوات التخاطب، والحب، وأغاني (الرعيان) وضجيج أجراس (غنم الشيوخ) ولهيب الصيف اللاهث، ما كانت لتكون حياتنا، ولا استطعنا أن نتحدى ملايين اللحظات العصيبة التي تواجهنا في مسيرة حياتنا..

إن كتابات شمران الياسري، وأشعار الجواهري والبياتي، وأغنيات القبنجي ويوسف عمر، و(مجرشة) عبود الكرخي ومن كان قبلهم وبعدهم، وفناجين القهوة التي ظلت تدور على ضيوف دواويننا، والنواعير التي اغترفت ماء دجلة والفرات، وأطلقت نبع الحياة لبساتيننا، كلها رَتّقتْ قوانين حياتنا وفصولها، وأبقتنا أحياء إذ كان مُقدراً لأمتنا أن تفنى..

وما القباب الصفراء والخضراء للأضرحة والمساجد والكنائس إلا عناوين لجدوى إيماننا وافتتاننا بالزمان الذي نمضيه نذكر الله ومجد اليقين الذي يبعثُ في تجليات الحاضر نعمة التوطن في المعقول، ويُعطي لـ(خميرة) الإيمان قدرتها على الاستمرار.

وظلّ شمران الياسري، الذي كتب النقد اللاذع في أوج قوة السلطة، ورفضها للصوت الآخر، الرمز الذي كان الناس يرنون إلى صباحات أعمدته المهيبة، وهي صوتهم المخنوق..

ولم يسع السلطة أن تحتمل هذا الموطن (المُر) لآمال الناس، فنفته، ثم (رغبت) بأن يموت هناك، فكان لها، أمر، أو صدفة.

وإذا كان لشمران من تاريخ نختار له موعدا لاستذكاره، فإنه يؤرخ لـ (مُهجة) رجل كان صحفياً وأديباً وروائياً وإذاعياً ملم كل هذا المنجز في شخص لم يكن سياسياً بل كان فلاحاً من طراز فريد.

واليوم، يُفترض أن تحتفل جامعة واسط بافتتاح قاعة كبيرة وأنيقة للاحتفالات والمهرجانات باسم (قاعة شمران الياسري)، وهي إحدى قاعتين قرر مجلس الجامعة وضع أسماء اثنين من مبدعي العراق من أبناء المحافظة عليهما لتأكيد الهوية المعارفية للجامعة، وصلتها بجانب من جوانب رحلة التنوير العراقية التي قادتها كَوكبة من مثقفي العراق منذ مطلع القرن المنصرم.

لتحيَ ذكرى (شمران الياسري)، صاحب خلف الدواح، ورائد الصراحة.. وحامل (الزناد) من فصل لفصل من أجزاء روايته.. والزاهد في الدنيا.. وصاحب النبوءة المبكرة بـ(عرس الواوية) الذي تعيشه دولتنا غداة سقوط النظام الذي حاربه أبوكاطع..

وعهداً بأن نحمل تجربته وقواميسه ومشاريعه إلى الناس الذين أحبّوه وأحبّوا كفاحه من أجلهم.

بعد أن تقوقعت وانحسر دورها

هل للعلمانية من مستقبل في العراق؟

بعد ٢٠٠٣ وتداعيات ما حدث في العراق ، خاصة في ما يتعلق بسيطرة الاحزاب الدينية على مقدرات المشهد السياسي وهيمنتها شبه المطلقة عليه، بدأت تثار بين آونة وأخرى أسئلة تتعلق بمستقبل العلمانية في العراق، في ظل انحسار تأثير تياراتها بمختلف توجهاتها الفكرية . ان المتابع لتلك التساؤلات يخرج بتصورين لاثالث لهما الاول : يائس من فكرة عودة هذا التيار بأي شكل من الاشكال الى ساحة الفعل المؤثر ويعده في طور الاحتضار ليس في العراق فحسب بل في الساحة العربية والاسلامية ، والثاني اقل يأساً ويرجح عودة ضعيفة للعلمانية ولكن من دون ان يكون لها دور في التحكم بمجريات الاحداث . الاول يبني توقعاته على المد الديني الاسلامي في المنطقة وامكانية بناء نموذج اسلامي جديد في العراق يمكن ان يستقطب اليه ملايين الموالين من مختلف البلدان ويكون نموذجاً مغايراً صورياً لإيران ،ولكنه يلتقي معه بالهدف ، أما الثاني فيضع رهانه على ما للاحزاب العلمانية من جذور في العراق يستحيل قلعها نهائياً ، لذا فإنها ستعيش محاولة إيجاد مكان لها بين الكتل الدينية ،ووجود هكذا علمانية غير مؤثرة وضعيفة لن يقلق التيار الديني الجديد في العراق المهيمن على مقاليد السلطة .

طارق الجبوري

ومع تقديرنا لكل الآراء والتحليلات، فإن تقديرنا المتواضع بأن كلا التحليلين يجانبان الصواب ويبتعدان عن الحقيقة. ففي الاول من الخطأ الركون الى سطح الظاهرة وبناء القناعات على اساسها دون الغور بنتائجها ومسبباتها ،كما إن وقائع الأحداث في المنطقة ومن ضمنها العراق اكدت خطورة الركون الى التيارات الدينية وتسييدها مقاليد الامور وسلطت الضوء على ممارسات رموزكبيرة في التيارات الدينية حاولت إقحام الدين بالعمل السياسي لتحقيق اغراضها الخاصة والضيقة ما جعل الكثير يعيد النظرمرة اخرى بالثقة التي منحت لهذه التيارات.

البعض يبني حساباته على نتائج الانتخابات، متناسياً ما سبق أوصاحب ذلك من سلبيات من أبرزها قانون الانتخابات الذي فصّل على مقاس هذه التيارات وضمان بقائها في مقاعدها. ومع ذلك فان نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة على ضعفها يمكن ان تعد مؤشراً على حالة تململ حصلت في الشارع الشعبي عبرت عن رفضه الطروحات الطائفية وحنين متواضع لخيارات الوحدة الوطنية، كما إن الأحزاب الدينية نفسها انتبهت، إلى عدم إمكانية الاتكاء على الجانب الديني، فرفعت شعارات وطنية بلبوس ديني عكس الاحزاب العلمانية والليبرالية التي بقيت في سبات ولم تستثمر هذه الصحوة الشعبية، إن صح التعبير، لإعادة الاعتبار لتيار لاقى الكثير من التعسف والتشويه. أما ما يتعلق بالاتجاه الثاني فعلى ما فيه من الصحة والواقعية في ما يتعلق بالبعد التاريخي للعلمانية في العراق، لكنه يغفل ما قد يمكن ان يحصل من متغير كبير في معادلة التأثير الشعبي للاحزاب الوطنية العلمانية، إذا ما استثمرت بشكل صحيح، فشل التيارات الدينية في خلق نموذج حكم يتناسب وتطلعات المواطنين وحاجاتهم.

ومن المناسب التذكير هنا بأن من الأخطاء الشائعة ربط دخول العلمانية الى مجتمعاتنا، باعتبارها منهجا يدعو إلى التحرر في الفكر، بنشوء الاحزاب الليبرالية او اليسارية والقومية، وقطعها عن جذورها العميقة في التاريخ عندما تصدى فلاسفة كابن رشد للافكار الجامدة التي ترفض التغيير، إضافة للمنحى الجديد الذي جسده فكر الكندي وابن سينا، ما يعزز آراء القليل ممن يؤمنون بان العلمانية بالمفهوم الواسع للحياة، رافقت المجتمع العربي في عصر نهضته وتقوقعت في زمن الظلام والتخلف، ومنذ العصور العباسية المتأخرة حتى الآن، وعاودت الظهور بشكل جديد مع الحركات السياسية نهاية القرن التاسع عشر. كما نرى ان من الضرورة بمكان الاشارة هنا الى ان اكبر المخاطر التي واجهت العلمانية وأدت إلى انحسارها، كان في محاولة الانظمة الاستبدادية في البلدان العربية والاسلامية اضفاء هذه الصفة زيفاً عليها، والأنكى من كل ذلك ان التيارات الدينية اتخذت من ذلك وغيرها من التهم كمحاولة ربط العلمانية بالاستعمار ذريعة لشن هجومها على هذا التيار الذي ارتبط ظهوره من الناحية العملية مع تصاعد المطالبات بالمساواة والعدالة والحريات. كما انه وبالضد و عكس الحركات القومية في اوربا ،التي أسهمت في خلق نهضة جديدة في بلدانها شملت كل مناحي الحياة ومهدت لنشوء انظمة جديدة كبديل للنظام الاقطاعي الذي كان سائداً، وعززت أسس بناء دولة مدنية حديثة بمفهوم علماني يستجيب للمتغيرات الجديدة، فان انتشار هذه الافكاروتبنيها في محيطنا العربي أدى إلى عكس ذلك تماماً و اصاب الحياة العربية بالجمود وخلق انظمة استبدادية الحقت الكوارث والويلات ببلدانها دون ان نحمل الافكار مغبة او جريرة ما شهدته وتشهده ساحة العمل العربي من اخفاقات، غير أن تتبع مسار الانظمة التي رفعت الشعارات القومية يشير الى نزوع جل قادتها الى الزعامة اكثر من المبادىء، ما أدى إلى تحويل أحزابها إلى أدوات بيد الحكام، كانت وراء حالة التخلف التي عاشتها منطقتنا وما زالت. وانطلاقاً مما تقدم اعلاه فانه يمكن القول ان ما تعرضت له العلمانية من هجمات، لاعلاقة لها بالدين وبقيم المجتمع، بل ترتبط بمصالح رجال الدين وطبقات من السياسيين المتنفعين.وبغض النظر عن محاولة البعض اضفاء صفات على العلمانية لتخليصها ممالحق بها من تهم، من أبرزها إلصاق تهم الإلحاد بها، مثل العلمانية المؤمنة،وبأخذنا بنظر الاعتبار تجارب دول اخرى في المنطقة، فان الاستنتاج العلمي الوحيد المقنع الذي يمكن الخروج به، يتمثل في ان ما حصل في عالمنا العربي والاسلامي من تداعيات منذ انهيار الدولة العثمانية حتى الآن، وما حصل في العراق منذ ٢٠٠٣ اكد بما لايقبل الشك، استحالة هيمنة تيار معين سواء كان دينياً او علمانياً، على ساحة العمل السياسي بمفرده، ما يدعو قادة كلا التيارين الى البحث عن صيغة تفاهم ومنافسة شريفة تتيح لكلا الاتجاهين التعايش والعمل تحت سقف واحدهو مصلحة العراق وشعبه.

ورغم ما اصاب العملية السياسية في العراق من تشويه بعد ٢٠٠٣، ومع الضعف الواضح والكبير في ثقل تواجد وتأثير الاحزاب العلمانية بمختلف توجهاتها،فإننا نعتقد أن العراق مؤهل اكثر من غيره لخوض غمار انعاش التيار العلماني.. هذه التجربة الصعبة، ليكون له فضل السبق في هذا المجال لاسباب من اهمها: امتلاك شعبه خلفية تاريخية طويلة من العمل السياسي ووعي وخزين من الفكر المتحرر المغيب حالياً، كما ان فترة الخمول وشبه السبات التي تعيشها الحركات العلمانية جميعها، لابد من أن تكون مؤقتة وطارئة، خاصة بعد كل التحركات العفوية للشباب وقيادتها للتظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالاصلاح والتغيير، فهذه التظاهرات بقدر ما وضعت الاطراف السياسية على المحك وعرت زيف شعاراتها بالديمقراطية، فإنها قد أعطت التيارات العلمانية فرصة ذهبية لقيادة حركة النهوض مرة اخرى،ويبقى على قوى هذا التيار الليبرالي والاشتراكي والقومي في آن معاً الامساك بزمام المبادرة التي منحها لهم الشباب، وإلا فان الكثرة المسحوقة ستضطر الى ايجاد قوى اخرى تستجيب لمتطلبات المرحلة وتكون قادرة على تبني مطالب العراقيين بمختلف مكوناتهم وقياداتهم تحت خيمة عراق جديد يتنافس في بلورة ملامحه الخطاب الاسلامي مع العلماني بحرية وتفهم كل واحد منهم ضرورة وجود الآخر والتعايش معه.

أخيراً رغم ما قد يواجهه التيار العلماني من عراقيل وصعوبات إلا أن المستقبل له، وهذا ليس مجرد وهم او شعار، بل حقيقة تعززها تجارب الشعوب .

عدم دستورية قانون الانتخابات

قال د. علي السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء في تصريح منشور في صحيفة الأهرام يوم السبت الماضي «إن سبب عدم تلبية مطلب الأحزاب المتعلق بقصر النظام الانتخابي على القوائم النسبية، يرجع إلى وجود عائق دستوري يتمثل في صعوبة تشكيل المستقلين لقوائم انتخابية.. وأن الاقتصار على القائمة النسبية دون الفردية، يحرم المستقلين من فرصة الترشيح لخوض الانتخابات»، وأضاف نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي «إن الحكومة لن تتوانى عن تنفيذ مطالب الأحزاب فور العثور على مخرج دستوري للمأزق الراهن» مؤكدا أن الحكومة تنصت لآرائها واقتراحاتها بكل تقدير «لكنها في الوقت نفسه مصرة على تجنب صدور قانون يحمل عوراً دستورياً».

حسين عبد الرازق

والقول بعدم دستورية مطلب الأحزاب بقصر النظام الانتخابي على القوائم النسبية قول غير صحيح، وهو تكرار لما أعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة عند تجاهله مشروع القانون الخاص بانتخابات مجلس الشعب الذي أعده «التحالف الديمقراطي من أجل مصر» وتقدم به إلى المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، وردت الأحزاب على هذا الإعلان بمذكرة تفند القول بعدم دستورية نظام القوائم النسبية، تجاهلها المجلس كذلك.

وكان الجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قال حينئذ إنه عرض الأمر على المحكمة الدستورية التي أكدت عدم دستوريته ورغم أن قانون المحكمة الدستورية لا يجيز عرض مشروعات القوانين عليها مسبقا، فالسؤال المهم ماذا عرض المجلس عليها تحديدا؟!.. هل كان المعروض هو نص مشروع الأحزاب السياسية ومذكرته التفسيرية بكل التفاصيل والدقة أم سؤالا عاما مجردا. وتعود أهمية هذا الأمر إلى أن مشروع القانون الذي طرحته الأحزاب السياسية، كان يتحدث عن إجراء الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة والمنقوصة وغير المشروطة، وعلى حرية تكوين القوائم بين قوائم لحزب واحد أو المستقلين أو لحزب ومستقلين معا أو لأكثر من حزب، ولا يشترط أن تكون القوائم كاملة فيمكن أن يتقدم فرد أو حزب بقائمة من مرشح واحد في إحدى الدوائر، ولا يعلق فوز القائمة على الحصول على نسبة على المستوى الوطني حتى ولو كانت ١,٠٪، ولا يفرض أن تبدأ القائمة بعامل أو فلاح، وبالتالي فالنظام الذي اقترحته الأحزاب ورفضه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحجة أن المحكمة الدستورية أبدت رأيها بعدم دستوريته لإخلاله بالمساواة بين المواطنين، هو نظام دستوري ويحقق المساواة الحقيقية بين المواطنين سواء المنتمين لأحزاب أو غير المنتمين ممن نطلق عليهم «المستقلين».

الغريب أن قانون انتخابات مجلس الشعب الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٠ يوليو الماضي بالمرسوم رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، مقطوع بعدم دستوريته خاصة في مادته الثالثة، التي تنص على انتخاب نصف أعضاء مجلس الشعب (٢٥٢ عضوا بالنظام الفردي) والنصف الآخر (٢٥٢ عضوا) بنظام القائمة الحزبية المغلقة وغير المنقوصة.

فهذا النظام يخل بالمساواة بين المواطنين ويميز الأفراد المنتمين للأحزاب السياسية الذين يستطيعون طبقاً لهذا القانون الترشيح على القوائم وعلي المقاعد الفردية، بينما غير المنتمين للأحزاب «المستقلين» لا يستطيعون التقدم للترشيح إلا على المقاعد الفردية، وسبق للمحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر في ١٩ مايو ١٩٩٠ بعدم دستورية بعض مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ «والتي تنص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب بالقوائم الحزبية» أسست حكمها على أن هذه المادة «تكون بذاتها قد تضمن في صريح نصها إخلال بحق المواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية في الترشيح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقي المرشحين في المعاملة القانونية وفي الفرص المتاحة للفوز بالعضوية، تمييزا قائما على أساس اختلاف الآراء السياسية مما يشكل مخالفة للمواد ٨ و٤٠ و١٢»، ولاتزال المادتان ٨ و٤٠ معمولا بهما طبقا للمادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس.

قناة التنوير

فريدة النقاش

يحتدم الصراع بعد الثورة بين قوى التنوير والعقلانية والروح النقدية من جهة، وقوى الإسلام السياسي المعادية لكل هذه القيم التنويرية من جهة أخرى ،وتحاول الأخيرة الاستيلاء على ثورة ٢٥ يناير وتحويلها إلى ما تدعي أنه ثورة إسلامية رغم أنها لم تلتحق بأعمال الثورة إلا في مرحلة تالية، وأيضا رغم الطابع الهجومي على القوى الديمقراطية الذي طبع أداءها.

والحاجة إلى الدفع بقيم التنوير والنقد وسلطان العقل إلى الأمام ليست مجرد حاجة ثقافة تهتم بها النخبة المثقفة، ولكنها حاجة اجتماعية وطنية تخص تقدم المجتمع كله ومستقبل ومصير الوطن وأهداف الثورة، ذلك أن مصر الحديثة الديمقراطية المتقدمة التي بدأت هذا المسار الجديد منذ قرنين كاملين من الزمان أصبحت عرضة لتحولات عاصفة في اتجاه ما تسميه بعض قوى الإسلام السياسي العودة إلى عصر السلف الصالح بهدف فرض قيمها واتجاهاتها الشكلية على المجتمع كله رافضة مبدأ المواطنة من الأساس، فالمواطنون ليسوا إلا رعايا تخضع مصائرهم لرجال الدين أو الخليفة باعتبار هؤلاء جميعا مفوضين من الله سبحانه وتعالى للهيمنة علي البشر ومحاسبتهم وتوجيههم.

وتستخف هذه القوى المحافظة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بدول الخليج النفطية خاصة المملكة العربية السعودية التي رفع بعضهم أعلامها في ميدان التحرير – تستخف بالتراث المتراكم لقرني الحداثة والديمقراطية في مصر وكأنه لم يكن، ويخيل إليها أن القضاء عليه والبدء في صياغة تاريخ جديد للبلاد هي مهمة يمكن إنجازها بأموال الخليج وبالأفكار والقيم المعادية للديمقراطية والحداثة وحرية الاعتقاد والضمير مستغلة تشرذم القوى الديمقراطية وصراعاتها.

وقصة تواطؤ حكم الاستبداد والفساد مع هذه القوى منذ بدأ الرئيس الأسبق «أنور السادات» مشروعة الذي سماه بناء دولة العلم والإيمان أشهر من أن نحكيها مجدداً، فقد كان المشروع يبتغي «أسلمة» كل مظاهر الحياة في البلاد بينما تجري علي قدم وساق عملية إلحاق مصر اقتصاديا وسياسيا بالولايات المتحدة الأمريكية التي قال عنها السادات إنها تملك وحدها ٩٩٪ من أوراق اللعب وأوراق حل القضية الوطنية وإنهاء احتلال الأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية، وهكذا تفككت تحت وطأة حكم «السادات» منظومة التحرر الوطني، وواصل «حسني مبارك» نفس الطريق سواء خارجيا أو داخليا.

وعلى العكس مما كان ظاهرا أن نظام الحكم الذي تزاوجت فيه الثروة مع السلطة والفساد مع الاستبداد حين وقع الصدام مع قوى الإسلام السياسي باختلاف منابعها وتوجهاتها، فلم يكن هذا صراع أضداد وإنما صراع قوتين من منبع واحد وباختلاف الدرجة على المصالح دون أن تكون هناك رؤى متناقضة لمستقبل الوطن.

فقد استخدم نظام «مبارك» الدين على نطاق واسع كما سبق لسلفه «السادات» أن فعل، ورغم طول مدة حكمه لم يطرح أبدا مشروعا جديدا سواء في التعليم أو الإعلام لإضاءة الجانبين العقلاني والتنويري في الثقافة العربية الإسلامية وإشاعته في المجتمع كما في المؤسسات التربوية، وانفتح الباب أمام ثقافة النفط والبترودولار وأفكار الوهابية المغلقة والقديمة لتجتاح البلاد وتستنزف قوى الديمقراطية في فضحها وتحليل أسسها في ظل القيود على الحريات العامة.

وفي هذا السياق جرى الانقضاض على قناة التنوير التي كانت في ظل قيادة الشاعر «ماجد يوسف» قد فتحت بابا للحوار العقلاني الديمقراطي بين كل القوى ولم تستثن أحدا، وكان شعارها غير المعلن لندع مئة زهرة تتفتح، ومن ضمن أهدافها إضاءة التراث العقلاني الغني في الثقافة العربية الإسلامية الذي قامت القوى المحافظة والرجعية بتهميشه حين اختارت من التراث ما يخدم مصالحها وأفكارها المعادية للحرية والديمقراطية وللنساء على نحو خاص.

فهل يبادر الزميل «أسامة هيكل» وزير الإعلام الجديد بإعادة فتح قناة التنوير وتشغيل المعدين والفنيين والمذيعين الذين سبق أن حملوها على أكتافهم بجدية شديدة رغم قسوة الظروف وشح الموارد، إن إجابة «أسامة هيكل» على هذا السؤال سوف تكون دليلا لا تخطئه العين على حقيقة توجهاته في ما يخص تطوير منظومة إعلام الدولة خاصة أن حديثا يجري تداوله عن فتح قنوات جديدة.

الدمى القاتلة

محمود النمر

لم تزل الخلايا البعثية المتوارية خلف مسميات معروفة بأجنداتها ومتفقة مع تنظيمات القاعدة القادمة من خلف الحدود، أو المتخندقة معها في الداخل، وهي تمثل الحواضن المنتجة والمتوالدة للإرهاب ،تلعب دورا هاما بل مستعصيا على الدولة أو الحكومة أو الأجهزة الأمنية من وزارتي الداخلية والدفاع ،اللتين مازالتا فارغتين من وزيرين لم يتم ترشيحهما إلى الآن ، من قبل الأحزاب الإسلامية السنية والشيعية ،وهنا تكمن الطامة الكبرى التي أودت بالبلاد إلى مهاوي الخراب ،وذلك بإبعاد القوى الأخرى ،أو الشخصيات الوطنية المعروفة ، لذلك وصلت البلاد إلى ماآلت إليه من دمار وفساد استشرى في كل مفاصل الدولة الغارقة بالخلافات المتوارثة ، وسنبقى هكذا مادامت القوى الوطنية مستبعدة ومهمشة وغير قادرة على أن تعلن عن صوتها في البرلمان نتيجة عدم وجودها أو ضعفها في البرلمان ،أو غير البرلمان وأقصد حتى في الوزارات التي تحكمها الأحزاب الدينية" السنية والشيعية" والمحاصصات الفاشلة التي هدمت الدولة العراقية .

إن يوم الاثنين يدلل بشكل قاطع على أن الساحة مازالت فارغة من حسها الأمني والاستخباراتي ، ولايمكن لهذه الأجهزة حتى حماية نفسها من قبضتي البعثيين والقاعدة ،وهما يخططان كما يحلو لهما في محاولة عرقلة أو إفشال قيام دولة ديمقراطية حرة متعددة الأطياف والرؤى .

على المسؤولين في الدولة أن تكون لهم عبرة أو أكثر من درس، إن البعثيين هم وراء كل مايحدث في البلاد منذ سقوط نظام البعث ،ولكن العجيب تراهم في الدوائر يحتلون مناصب عليا وحسب انتماءاتهم الطائفية التي تخندقوا معها ، لتضيع الشبهات عنهم ،وبعد ذلك ،تتم مخططاتهم وفق الأوامر والمعطيات التي تتكون في البلاد ووفق الاتفاقات مع التنظيم الإرهابي ،وهكذا يبقى الأمر معلقا في عرقلة أمن الدولة .

إن التفجيرات في عشر محافظات منها بغداد العاصمة له دلالات معروفة ،ولكن المسؤولين يحاولون أن يغمضوا أعينهم أو يضعوا في آذانهم وقرا ، مادام الامر لايعنيهم أو هو بعيد عنهم ، مادام الإرهاب يستهدف المواطن فقط منذ سقوط نظام البعث الفاشي .

العلاج الأقرب إلى الوعي الصحي السياسي الوطني ،هو استهداف البعثيين وإبعادهم من جميع المناصب أو الامتيازات التي حصلوا عليها في انتماءاتهم الجديدة ، تحت مسميات الأحزاب الطائفية الجديدة ،واستهداف الذين خارج المناصب الذين يقبعون في الأماكن المظلمة لتحريك (الدمى القاتلة) في الشارع العراقي ، كذلك القضاء على الخلايا النائمة من(الأحزاب الاسلاموية) التي لايعنيها الإسلام بشكل أو بآخر وما هي إلا مظلة مكشوفة من قبل الجماهير الواعية التي تعرفت أو هي تعرف اللعبة ولكنها مغلوبة على أمرها ، بعد أن أصابها الكثير من النظام البعثي المباد والتهميش الذي أنهكها بعد سقوط الفاشية .

وعلى الحكومة أن تتخذ إجراءات جديدة في مسألة بناء الوعي الأمني وتقوم بتغييرات شاملة للقادة العسكريين الذين لهم جذور ضاربة في البرك الآسنة البعثية ، والتي من خلالها تحدث الكثير من الفجوات القاتلة والمقصودة ، التي استهدفت النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وتحاول حلحلة الأمور وتقريب وجهات النظر مع القوى والشخصيات المعروفة بوطنيتها ، وتحشيد كل العقول النقية التي يهمها بناء البلاد ،ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وليس عكس ذلك .

لقد استفحلت القوى الرجعية في إرباك امن الدولة والمواطن بعد أن عم الفساد في كل المفاصل الحياتية ، وهي نتيجة هذا الخراب البنيوي في هيكلية الدولة ، والنتائج هي دلائل قاطعة بان هناك من يحرك هذه الدمى لتحطيم وتهشيم كل ما يمكن تحطيمة .

الذي حدث يوم أمس الأول هو يوم عاثر من عثرات المحاصصات الطائفية التي وأدت بكل ماهو يوحي إلى بناء دولة تحلم بالحرية ، و قدمت نماذج سوداء ،وقطعت الألسنة وكممت الأفواه التي تطالب ببناء دولة تخلو من الطائفية والمفسدين ومن الأحزاب الفاشية وملاحقة البعثيين والقاعدة ،وهذه الاحباطات تحدث أكثر فأكثر ، مالم تقطع الأيدي الملطخة بدماء الشعب العراقي .